

تحرك عاجل

أربعة من قبيلة الشحوح يتوقعون الحكم عليهم في محاكمة غير عادلة

من المتوقع أن تُصدر محكمة عمانية في 24 سبتمبر/أيلول 2018 حكمها النهائي في قضية أربعة معتقلين من محافظة مسندم. ولم تُسند السلطات اعتقالهم إلى أي أساس قانوني، متعلقة فقط بدواعي "الأمن الوطني" التي يشوبها الالتباس؛ كما انتهكت إجراءات المحاكمة الضمانات الدولية للحق في المحاكمة العادلة.

من المتوقع أن تُصدر محكمة عمانية في 24 سبتمبر/أيلول 2018 حكمها النهائي في قضية أربعة مُعتقلين من محافظة مسندم. ولم توضح السلطات، سواء على نحو علني أو سري، الأسس القانونية التي استندت إليها التهم الموجهة إلى الأربعة؛ إذ تقول "اللجنة العمانية لحقوق الإنسان"، في بيان أرسلته إلى منظمة العفو الدولية في 29 أغسطس/آب 2018، إن الأربعة "متهمون بعدة تهم تتعلق بالأمن الوطني". وقد طلبت منظمة العفو من اللجنة مزيدًا من التوضيح، لكنها لم تتلق أي معلومات إضافية.

وقد عُرض المعتقلون أمام مكتب الادعاء العام، دون أن تُتاح لهم الفرصة لاختيار محام أو لإبلاغ أسرهم كي يتسنى لهم توكيل محام لهم. وبعدها علمت أسرهم أن القضية دخلت مرحلة المقاضاة، قاموا بتوكيل محامٍ. وقد انعقدت ثلاثة جلسات فقط بالمحكمة، وأولها كانت في 22 يوليو/تموز 2018. ولم يُسمح لفريق الدفاع بأن يتحدثوا نيابةً عن المتهمين أو أن يتلقوا أي وثائق تتعلق بالقضية قبل بدء المحاكمة أو بأن يطلعوا عليها، حيث يشكل كل ذلك ضمانات ضرورية لضمان محاكمة عادلة. كما لم يُسمح لفريق الدفاع بالاحتفاظ بأي وثائق منذ ذلك الحين؛ وسمح لهم فقط بمطالعة أوراق القضية تحت المراقبة، وبتدوين ملاحظات كذلك.

ووفقًا لما أفاد به فرد من أسرة أحد المتهمين خارج عمان، اشتملت التهم على تداول محتويات تنطوي على إهانة السلطات ونشرها، والتواصل مع جمعيات دولية لعرقلة استقلالية الدولة؛ فقد كان على اتصال بأفراد الأسرة الذين التقوا مباشرة بمحامي الدفاع. كما قال أيضًا إن الأحكام المحتمل صدورها على خلفية هذه التهم تتراوح بين السجن لمدة ثلاثة أعوام والسجن مدى الحياة. وتساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق إزاء أن

يكون اعتقال هؤلاء الأشخاص مدفوعاً جزئياً بالتمييز على أساس انتمائهم القبلي باعتبارهم من أبناء قبيلة الشوح، الأمر الذي يخالف "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" التي تشكل عمان طرفاً فيها.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو بالإنكليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات العمانية على إسقاط كافة التهم التي تنبثق من الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، أو التي تستند إلى دواعي "الأمن الوطني" التي يشوبها الالتباس؛ وحثها على الإفراج عن كافة المتهمين على الفور وبدون شرط أو قيد، ما لم يُوجه لهم على جناح السرعة اتهام بارتكاب جريمة معترفاً بها دولياً؛
- دعوة السلطات إلى العمل على أن يُتاح للمتهمين حق الطعن ضد أي حكم إدانة أمام محكمة تتسم بالاستقلالية والحيادية، في إطار محاكمات تلبّي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- دعوة السلطات العمانية إلى العمل على أن يُسمح للمتهمين بحرية الاتصال بأسرهم والمحامين الذين يختاروهم؛ وأن يوفر لهم الحماية من التعذيب وغيره من سوء المعاملة أثناء احتجازهم.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 إلى الجهات التالية:

وزير العدل

معالي الوزير الشيخ عبدالملك الخليفي

تويتر: @moj_gov

فاكس: +968 2460 2725

البريد الإلكتروني: info@moj.gov.com

السلطان

جلالة السلطان قابوس بن سعيد

إلى عناية ديوان البلاط السلطاني

فاكس: +968 2474 2401

تويتر: [@_qaboos](https://twitter.com/_qaboos)

وُثِرسل نسخ إلى:

رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان

الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني

اللجنة العمانية لحقوق الإنسان

فاكس: +968 2421 8906

البريد الإلكتروني: info@ohrc.om

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل UA 121/18، ولمزيد من المعلومات، انظر:

www.amnesty.org/ar/documents/mde20/8642/2018/en/

تحرك عاجل

أربعة من قبيلة الشحوح يتوقعون الحكم عليهم في محاكمة غير عادلة

معلومات إضافية

من المتوقع أن يصدر الحكم النهائي والعقوبات بحق المعتقلين العمانيين علي أحمد رجب العبيدي الشحي الذي اعتُقل بمسندم في 9 إبريل/نيسان 2018، وعلي محمد علي المزويد الشحي، الذي وقع اعتقاله بمسندم منفصلاً عن أحمد في 9 إبريل/نيسان 2018، ومحمد عبد الله أحمد بن رحمه الشحي، الذي اعتُقل في 5 مايو/أيار 2018 بمنزله في دبي وسُلم إلى السلطات في موطنه عمان، ومحمد سليمان محمد المزويد الشحي، المعتقل في 28 مايو/أيار 2018 بمعبر الدارة أثناء عودته إلى مسندم بعد أداء العمرة.

كما أذانت المحكمة في 27 أغسطس/آب 2018 المواطن الإماراتي راشد سعيد السلحدي الشحي، المُعتقل في 6 إبريل/نيسان 2018 بالروضة في مسندم، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة على خلفية تهمة لا تزال غير مؤكدة، إذ لم تُقدم الدولة بعد أي وثائق في هذا الشأن. وفي النصف الثاني من يوليو/تموز 2018، اعتقل جهاز الأمن الداخلي العماني عارف سلطان أحمد الشحي، الذي يحمل الجنسية الإماراتية أيضاً ولكن تعود جذوره إلى مسندم، في معبر الدارة الحدودي أثناء دخوله إلى الإمارات العربية المتحدة. ويبدو أنه سيُحكم على عارف سلطان الشحي بشكل منفصل عن الأربعة معتقلين الآخرين الذين يحملون الجنسية العمانية.

وبالإضافة إلى هؤلاء، استدعى جهاز الأمن الداخلي في النصف الثاني من يوليو/تموز 2018 عشرات المقيمين بمحافظة مسندم، ولكن أُفرج عنهم إما بعد خضوعهم للاستجواب أو احتُجزوا لبضع أيام. وفي إحدى الحالات، أُفرج عن المحتجز بعد احتجازه لمدة شهر. وأرغم بعض هؤلاء الذين استُدعوا على التوقيع على إفادات قبل الإفراج عنهم، يتعهدون فيها بأنهم لن يستخدموا وسائل التواصل الاجتماعي أو ولن يتواصلوا مع أفراد أسرهم في الإمارات. وتقع سلسلة الاعتقالات والاستدعاءات في مسندم التي بدأت هذا الربيع تحت صمت إعلامي مشدد. فلم تتقل وكالة الأنباء العمانية الرسمية، ولا أي من المنافذ الإعلامية المحلية أي شيء عن هذه الوقائع.

وتأتي القضية على خلفية التوترات بين عمان والإمارات العربية المتحدة بشأن المناطق التي تقطنها قبيلة الشحوح، على جانبي حدود الدولتين. وكان كل من اعتُقل أو استُدعي ينتمي لقبيلة الشحوح، كما يظهر في الاسم الأخير، الشحي. ويمثل أبناء الشحوح أغلبية سكان مسندم، ويُعرفوا محليًا برؤوس الجبال. ومسندم منطقة جيب في عمان منفصلة عن البر الرئيسي، وتشكل طرف شبه الجزيرة العربية حيثما تتجه إلى مضيق هرمز. كما تجاور أراضي الإمارات العربية المتحدة، حيث تتاخم إمارة رأس الخيمة. وينتمي سجين الرأي أحمد منصور الشحي، المعتقل في الإمارات، إلى قبيلة الشحوح

[.https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2585102018ENGLISH.pdf](https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2585102018ENGLISH.pdf)

ولدى قبيلة الشحوح ومحافظة مسندم ممارسات تتميز ثقافيًا عن البر الرئيسي بسلطنة عمان، تتضمن أساليب اللباس والزراعة وتربية الحيوانات. كما أن ممارساتهم في الإسلام تختلف أيضًا عن المذهب الإباضي الذي يسود عمان.

وكانت هناك عدة حملات من الاعتقالات التعسفية المماثلة في الأعوام الأخيرة في مسندم. ففي سبتمبر/أيلول 2015، على سبيل المثال، اعتُقلت مجموعتان من الأشخاص، حيث رصدت السلطات استخدامهم موقعي غوغل وتويتر للبحث عن معلومات بشأن تاريخ مسندم ومناقشتها. وفي مارس/آذار 2016، اعتُقلت فرقة موسيقى شعبية محلية، إلا أنه قد أُفرج عنهم بعد بضع أسابيع دون توجيه أي تهمة لهم. وتبع ذلك سلسلتان من الاعتقالات التعسفية في 2016.

الاسم: علي أحمد رجب العبيدي الشحي، وعلي محمد علي المزبود الشحي، ومحمد عبد الله أحمد بن رحمه الشحي، ومحمد سليمان محمد المزبود الشحي.

النوع: جميعهم ذكور

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 121/18 رقم الوثيقة: MDE 20/9127/2018 عمان بتاريخ: 21
سبتمبر/أيلول 2018